03

د. اشرف سمير انور

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قضايا اقتصادية

للتأهيل للسلك

التجاري والدبلوماسي

دبلوماسية اقتصادية | سياسات وتنمية | تجارة واستثمار | شراكات دولية | اقتصاد عالمي

القضايا الاقتصادية المحلية

د. أشرف سمير

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

ashanwar@feps.edu.eg

2026

المحتويات

ما هو هيكل الإجابة للأسئلة التحليلية؟.....2

قائمة تعريفات هامة 3

اشرح منظمة التجارة العالمية WTO من حيث نشأتها، وأهدافها، وقواعدها الأساسية، وهيكلها التنظيمي، مع الإشارة إلى دور مصر داخل المنظمة. 4

حلّل الحاجة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، مع توضيح الآثار الاقتصادية العامة لهذه الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد المصري. 8

حلّل كيف أعادت التغيرات التجارية العالمية تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، مع توضيح الآثار الاقتصادية العامة لهذه التحولات وانعكاساتها على الاقتصاد المصري. 9

ناقش أبعاد الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وقيّم دورها في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التجارة، والتحول الصناعي والابتكار، مع بيان آثارها على الاقتصاد المصري وآفاقها المستقبلية. 11

ناقش جهود الدولة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تحليل آثار هذه الجهود على الاقتصاد المصري في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية. 13

ناقش جهود مصر في توطين تقنيات الطاقة المتجددة، وقيّم دورها في دعم التنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات، وتعزيز أمن الطاقة، مع توضيح أهم التحديات والآفاق المستقبلية. 15

د.أشرف سمير

ما هو هيكل الإجابة للأسئلة التحليلية؟

هيكل الإجابة
في امتحان التمثيل التجاري والدبلوماسي

إجابة منظمة – تحليلية – تربط بين النظرية والواقع – توضح الفهم وتبرز قدراتك التحليلية

1 المقدمة والمفهوم

- تعريف المفهوم أو القضية الاقتصادية.
- أهميتها.
- شرح الفكرة الأساسية.
- آلية العمل أو كيفية التطبيق (إذا كان السؤال يتطلب ذلك).

2 الأسباب أو الدوافع

- أسباب ظهور الظاهرة أو تطبيق السياسة.
- العوامل المؤثرة فيها.
- الأهداف المرجوة منها.

3 الآثار الاقتصادية العامة

الآثار الإيجابية

- دعم النمو الاقتصادي.
- زيادة الاستثمار.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- خلق فرص عمل.
- تطوير التكنولوجيا ونقل المعرفة.

الآثار السلبية أو التحديات

- زيادة التضخم أو الضغوط السعرية.
- اتساع العجز في الموازنة العامة.
- زيادة المديونية.
- تأثيرات اجتماعية أو بيئية.
- عدم العدالة في توزيع المكاسب.

التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي:

النمو الاقتصادي – التضخم – البطالة – الاستثمار – التجارة الخارجية – سعر الصرف – المالية العامة

4 الآثار على الاقتصاد المصري

- التأثيرات المباشرة على الاقتصاد المصري.
- أمثلة أو بيانات حديثة عند الإمكان.
- السياسات التي اتخذتها الدولة للتعامل مع القضية.
- الفرص والتحديات بالنسبة لمصر.

5 الخاتمة

- خلاصة مركزة.
- استنتاج أو تقييم نهائي.
- توصية أو رؤية مستقبلية (إذا كان السؤال يسمح بذلك).

نصائح مهمة

- استخدم مصطلحات اقتصادية صحيحة.
- اذكر انفاقيات أو مؤسسات دولية عند الحاجة.
- اربط الإجابة بالاقتصاد المصري عند الإمكان.
- اكتب في نقاط عند تعداد الأسباب أو الآثار.
- استخدم عناوين فرعية واضحة.

⭐ إجابة جيدة = تنظيم + تحليل + أمثلة واقعية + لغة اقتصادية سليمة

د.أشرف سمير

قائمة تعريفات هامة

المصطلح	المصطلح بالإنجليزية	التعريف
آلية تعديل حدود الكربون	Carbon Border Adjustment Mechanism -CBAM	يقصد بها آلية يطبقها الاتحاد الأوروبي لفرض تكلفة كربونية على بعض الواردات بما يحقق تكافؤ المنافسة مع المنتجات الأوروبية.
البصمة الكربونية	Carbon Footprint	تشير إلى إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن نشاط أو منتج أو مؤسسة.
سلاسل الإمداد المرنة	Resilient Supply Chains	تعني سلاسل توريد قادرة على التكيف مع الأزمات والاضطرابات والاستمرار في العمل بكفاءة.
إعادة توطين الإنتاج	Reshoring	تتمثل في إعادة نقل عمليات الإنتاج إلى الدولة الأم بعد تنفيذها في الخارج.
التوطين القريب	Nearshoring	يقوم على نقل عمليات الإنتاج إلى دولة قريبة جغرافيًا لتقليل المخاطر والتكاليف اللوجستية.
التوطين لدى الدول الصديقة	Friend-shoring	يعتمد على توجيه الإنتاج والاستثمارات إلى دول حليفة أو ذات علاقات سياسية مستقرة.
استراتيجية الاحتفاظ بالمخزون	Just-in-Case -JIC	تعتمد على الاحتفاظ بمخزون احتياطي لمواجهة اضطرابات الإمداد.
استراتيجية الإنتاج في الوقت المناسب	Just-in-Time- JIT	تقوم على تقليل المخزون وتوريد المدخلات عند الحاجة إليها مباشرة.
المرونة الاقتصادية	Economic Resilience	تعبر عن قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات والتكيف معها والتعافي السريع.
التنويع الجغرافي لسلاسل الإمداد	Supply Chain Diversification	يهدف إلى توزيع مصادر الإنتاج والتوريد على عدة دول لتقليل المخاطر.
المساعدة المالية الكلية	Macro-Financial Assistance- MFA	تمثل أداة تمويل يقدمها الاتحاد الأوروبي لدعم استقرار الاقتصاد الكلي للدول الشريكة.
ضمانات الاستثمار	Investment Guarantees	تتضمن آليات تقلل مخاطر الاستثمار وتشجع القطاع الخاص على ضخ استثمارات جديدة.
الإصلاحات الهيكلية	Structural Reforms	تهدف إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وتعزيز النمو طويل الأجل.
التحول الأخضر	Green Transition	يعبر عن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات وأكثر اعتمادًا على الطاقة النظيفة.
الشراكة الاستراتيجية الشاملة	Comprehensive Strategic Partnership	تشمل إطارًا طويل الأجل للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستثمارية والتنموية.
التكامل الإقليمي	Regional Integration	يركز على تعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول من خلال التجارة والاستثمار والبنية التحتية.
سلسلة القيمة	Value Chain	تضم جميع الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتج منذ تصميمه وحتى وصوله إلى المستهلك النهائي.
سلاسل القيمة المستدامة	Sustainable Value Chains	تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية والاجتماعية في مختلف مراحل الإنتاج.
التحول الصناعي	Industrial Transformation	يستهدف تطوير القطاع الصناعي باستخدام التكنولوجيا والابتكار لرفع الإنتاجية.
نقل التكنولوجيا	Technology Transfer	يعني انتقال المعرفة والتقنيات الحديثة والخبرات الفنية بين الدول أو الشركات.
توطين التكنولوجيا	Technology Localization	يركز على بناء القدرات المحلية لإنتاج التكنولوجيا وتطويرها واستخدامها بدلًا من استيرادها فقط.

د.أشرف سمير

تعريفة التغذية	Feed-in Tariff- FiT	تعتمد على التزام الحكومة بشراء الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة بأسعار محددة مسبقًا لتشجيع الاستثمار.
البناء والتملك والتشغيل	Build, Own, and Operate-BOO	يقوم على تولي المستثمر بناء المشروع وامتلاكه وتشغيله طوال مدة المشروع.
الهيدروجين الأخضر	Green Hydrogen	ينتج باستخدام الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري.
المشروعات المخصصة	Captive Projects	تُنشأ لتوفير الطاقة مباشرة لمنشأة أو مشروع محدد دون الاعتماد على الشبكة العامة.
الاقتصاد منخفض الانبعاثات	Low-Carbon Economy	يهدف إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مع الحفاظ على النمو الاقتصادي.
الاقتصاد الدائري	Circular Economy	يقوم على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وتقليل الهدر لتحقيق الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد.

اشرح منظمة التجارة العالمية WTO من حيث نشأتها، وأهدافها، وقواعدها الأساسية، وهيكلها التنظيمي، مع الإشارة إلى دور مصر داخل المنظمة.

أولاً: منظمة التجارة العالمية: النشأة والأهداف

تُعد **منظمة التجارة العالمية WTO** الركيزة الأساسية للنظام التجاري متعدد الأطراف، إذ تتولى تنظيم التجارة الدولية من خلال وضع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية، وتسوية المنازعات، بما يعزز حرية التجارة ويحقق الاستقرار والشفافية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- **التعريف والنشأة**

نشأت فكرة المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ضمن الجهود الرامية إلى بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر استقرارًا، حيث أُنشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وسعت الدول إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية بموجب **ميثاق هافانا عام 1947**، إلا أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ. ونتيجة لذلك أصبحت **الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT** الإطار المؤقت لتنظيم التجارة الدولية حتى اختتام **جولة أورغواي 1994–1986**، التي أسفرت عن توقيع **اتفاقية مراكش عام 1994**، ودخول منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في **1995**.

- **الإطار المؤسسي والقانوني**

تتمتع منظمة التجارة العالمية بشخصية قانونية دولية مستقلة، ويقع مقرها في **جنيف**، وتضم **164 دولة عضو**، وتمثل المنتدى الرئيس للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كما تشرف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وإدارة نظام تسوية المنازعات.

ويستند الإطار القانوني للمنظمة إلى **اتفاقية مراكش** التي جمعت في إطار مؤسسي واحد الاتفاقيات التجارية الرئيسية، وفي مقدمتها:

- اتفاقية الجات **GATT 1994**.
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات **GATS 1994**.
- اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية **TRIPS**.
- الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الأخرى.

- **اختصاصات المنظمة وأهميتها**

د.أشرف سمير

تتولى منظمة التجارة العالمية إدارة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية، وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، ومراجعة سياساتها التجارية، إلى جانب التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات للدول النامية.

وقد مثّل إنشاء المنظمة نقلة نوعية في النظام التجاري العالمي، إذ وحد القواعد التجارية في إطار قانوني ومؤسسي واحد، ووسّع نطاق النظام التجاري ليشمل السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وعزز الشفافية والاستقرار، وأرسى نظامًا ملزمًا لتسوية المنازعات، بما أسهم في زيادة اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

- **تطور النظام التجاري العالمي**

باختصار يمكن القول ان النظام التجاري العالمي مر بثلاث مراحل رئيسية هي:

- **المرحلة الأولى:** محاولة إنشاء منظمة التجارة الدولية بموجب **ميثاق هافانا**، والتي لم تدخل حيز التنفيذ.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **GATT**، التي نظمت تجارة السلع خلال الفترة –**1947 1994**.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة منظمة التجارة العالمية منذ عام **1995**، التي أرست نظامًا تجاريًا عالميًا أكثر شمولًا ومؤسسية.

ثانياً: قواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية

يقوم النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تديره منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، ومنع التمييز بين الدول، وتعزيز الشفافية والاستقرار في العلاقات التجارية، بما يحقق بيئة تجارية أكثر عدالة وقابلية للتنبؤ.

- **المبادئ الرئيسية للنظام التجاري متعدد الأطراف**

ترتكز منظمة التجارة العالمية في إدارة التجارة الدولية على ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

- **عدم التمييز بين الدول الأعضاء:** ويقضي بامتداد أي ميزة أو امتياز تجاري تمنحه دولة عضو إلى جميع أعضاء المنظمة، مع مراعاة الاستثناءات المقررة للدول النامية والتكتلات الاقتصادية.
- **تحرير التجارة:** ويتم من خلال التخفيض التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية، مع السماح باستثناءات محددة تبررها اعتبارات الأمن الوطني أو الصحة العامة أو حماية الاقتصاد.
- **التفاوض بين الدول الأعضاء:** ويُعد الوسيلة الأساسية لتطوير قواعد التجارة الدولية، وخفض الحواجز التجارية، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء.

- **القواعد الأساسية للنظام التجاري العالمي**

تترجم هذه المبادئ إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، ومن أهمها:

- **حماية الإنتاج المحلي بالرسوم الجمركية فقط:** بحيث تقتصر الحماية، كأصل عام، على الرسوم الجمركية دون اللجوء إلى الحظر أو القيود الكمية، إلا في الحالات الاستثنائية التي تجيزها اتفاقيات المنظمة.
- **تثبيت الرسوم الجمركية Binding Tariffs:** إذ تلتزم الدول بعدم تجاوز السقف الجمركي الوارد في جداول التزاماتها، ولا يجوز تعديله إلا وفق قواعد المنظمة أو من خلال التفاوض، مع مراعاة الأوضاع الخاصة بالدول النامية.
- **شرط الدولة الأولى بالرعاية Most-Favored Nation – MFN:** ويقضي بأن تمتد أي ميزة أو تخفيض جمركي تمنحه دولة عضو إلى جميع أعضاء المنظمة، مع استثناءات محددة تشمل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، ونظام الأفضليات المعممGSP ، واتفاقات التكامل الاقتصادي مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية.

د.أشرف سمير

- **مبدأ المعاملة الوطنيةNational Treatment :** ويقضي بمساواة السلع المستوردة بالسلع المحلية بعد دخولها السوق وسداد الرسوم الجمركية، بحيث لا تُفرض عليها ضرائب أو رسوم أو متطلبات تنظيمية أشد من تلك المطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

تتمتع منظمة التجارة العالمية بهيكل تنظيمي متكامل نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية مراكش، ويهدف إلى إدارة النظام التجاري متعدد الأطراف، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية، وتسوية المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء. ويضم هذا الهيكل أجهزة سياسية وتنفيذية وفنية تتكامل فيما بينها لضمان كفاءة إدارة المنظمة.

- **المؤتمر الوزاريMinisterial Conference**

يُعد المؤتمر الوزاري أعلى سلطة في المنظمة، ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل عامين على الأقل. ويتولى رسم السياسات العامة للمنظمة، واعتماد الاتفاقيات والتعديلات والإعفاءات، والموافقة على انضمام أعضاء جدد، وإنشاء الأجهزة الجديدة، وتعيين المدير العام، والإشراف العام على أعمال المنظمة.

- **المجلس العام General Council**

يُعد المجلس العام الجهاز التنفيذي الرئيس للمنظمة، ويضم ممثلين دائمين عن جميع الدول الأعضاء. ويتولى تنفيذ قرارات المؤتمر الوزاري، وإدارة أعمال المنظمة، والإشراف على المجالس واللجان، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات، والتنسيق بين مختلف أجهزة المنظمة. كما يمارس المجلس العام وظيفتين أساسيتين:

- **جهاز تسوية المنازعات Dispute Settlement Body-DSB :** يختص بالفصل في المنازعات التجارية، واعتماد تقارير التحكيم، ومتابعة تنفيذ الأحكام، والسماح باتخاذ الإجراءات التعويضية عند عدم الالتزام بها.
- **جهاز مراجعة السياسات التجارية Trade Policy Review Body -TPRB:** يتولى مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية، وتعزيز الشفافية، والتأكد من توافق هذه السياسات مع اتفاقيات المنظمة.

- **الأمانة العامة Secretariat**

يقع مقر الأمانة العامة في جنيف، وتتولى إدارة الأعمال اليومية للمنظمة برئاسة المدير العام، وتشمل مهامها إعداد الدراسات والتقارير، وتنظيم الاجتماعات، وتقديم الدعم الفني والقانوني للدول الأعضاء، والتنسيق مع المنظمات الاقتصادية الدولية.

- **المجالس الرئيسية**

يشرف المجلس العام على ثلاثة مجالس رئيسية تتولى متابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية في مجالاتها المختلفة، وهي:

- **مجلس تجارة السلع:** يشرف على تنفيذ اتفاقية الجات GATT 1994 والاتفاقيات الخاصة بتجارة السلع، من خلال عدد من اللجان المتخصصة، مثل لجان الزراعة، ومكافحة الإغراق، والدعم، والإجراءات الوقائية، والنفاذ إلى الأسواق.
- **مجلس التجارة في الخدمات:** يتابع تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS والإشراف على تحرير تجارة الخدمات.
- **مجلس حقوق الملكية الفكرية TRIPS:** يشرف على تنفيذ اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، بما يشمل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، وغيرها.

- **اللجان الفرعية ومجموعات العمل**

د.أشرف سمير

يدعم المجلس العام عدد من اللجان الفرعية ومجموعات العمل التي تتولى دراسة الموضوعات المتخصصة ورفع توصياتها إليه. ومن أبرز اللجان: لجنة التجارة والبيئة، ولجنة التجارة والتنمية، ولجنة القيود المرتبطة بميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية، والمالية، والإدارة. كما تُشكل مجموعات عمل لدراسة طلبات انضمام الدول الجديدة والقضايا التفاوضية المتخصصة.

رابعاً: الفرص والتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى إرساء نظام تجاري عالمي يقوم على تحرير التجارة ووضع قواعد موحدة للعلاقات التجارية الدولية، مما أتاح للدول النامية فرصًا جديدة لزيادة صادراتها وجذب الاستثمارات، وفي الوقت نفسه فرض عليها تحديات تتعلق بتعزيز قدرتها التنافسية وتطوير تشريعاتها ومؤسساتها بما يتوافق مع قواعد المنظمة.

- **الفرص التي توفرها المنظمة للدول النامية**

أتاحت عضوية منظمة التجارة العالمية للدول النامية العديد من المزايا، من أهمها:

- الاستفادة من مبدأ عدم التمييز، وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية، وخفض القيود التجارية.
- العمل في إطار قانوني أكثر استقرارًا وشفافية، بما يعزز التجارة الدولية ويحفز النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية في بعض المجالات.

- **التحديات التي تواجه الدول النامية**

في المقابل، تواجه الدول النامية عددًا من التحديات المرتبطة بالاندماج في النظام التجاري العالمي، أبرزها زيادة المنافسة مع المنتجات الأجنبية، والحاجة إلى تحديث التشريعات والمؤسسات، والالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية، وتحمل تكاليف تنفيذ الاتفاقيات، إضافة إلى تحقيق التوازن بين تحرير التجارة وحماية الصناعات الوطنية، ولاسيما الصناعات الناشئة.

خامساً: دور مصر في منظمة التجارة العالمية وأهم التزاماتها

تُعد مصر من الدول التي شاركت مبكرًا في إنشاء النظام التجاري متعدد الأطراف، واستمرت في أداء دور فاعل داخل منظمة التجارة العالمية من خلال المشاركة في المفاوضات التجارية، والدفاع عن مصالح الدول النامية، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التجارية بما يعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

- **مشاركة مصر ودورها داخل المنظمة**

شاركت مصر في مختلف مراحل تطور النظام التجاري متعدد الأطراف، وأسهمت في أعمال منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها، ويتجلى ذلك فيما يأتي:

- الإسهام في مؤتمر هافانا عام 1947.
- الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT.
- المشاركة في جولة أورغواي التي انتهت بتوقيع اتفاقية مراكش.
- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بوصفها عضوًا مؤسسًا منذ عام 1995.
- المشاركة بفاعلية في مؤتمر الدوحة واجتماعات المنظمة المختلفة.
- الإسهام في المفاوضات التجارية، خاصة في القضايا المتعلقة بالدول النامية، وتحسين النفاذ إلى الأسواق، والزراعة، والمنسوجات، والخدمات.
- الدفاع عن مصالح الدول النامية، والتنسيق بين مواقفها في المفاوضات التجارية، ودعم تنمية الصادرات المصرية وتعزيز وصولها إلى الأسواق العالمية.

- **التزامات مصر في إطار منظمة التجارة العالمية**

تلتزم مصر بتنفيذ أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجالي تجارة السلع والخدمات، ويتمثل ذلك فيما يأتي:

في مجال تجارة السلع:

د.أشرف سمير

- تثبيت بعض الرسوم الجمركية وتخفيضها تدريجيًا وفق جداول الالتزامات.
- تثبيت الرسوم على عدد من السلع الزراعية.
- الالتزام بقواعد دعم الزراعة.
- الحفاظ على القدر المسموح به من حماية المنتجات الزراعية وفق اتفاقيات المنظمة.

في مجال تجارة الخدمات:

- اتباع سياسة التحرير التدريجي بما يتناسب مع قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة.
- فتح بعض قطاعات الخدمات وفق ضوابط محددة، مثل الخدمات المالية، والنقل البحري، والسياحة، والإنشاءات الهندسية.
- تنظيم مشاركة رأس المال الأجنبي ونسب العمالة الأجنبية بما يحافظ على المصالح الوطنية.

- **مزايا عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية**

حققت عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية العديد من المزايا التي دعمت اندماجها في الاقتصاد العالمي وعززت مكانتها التجارية، ومن أبرزها:

- تحسين فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية.
- الاستفادة من نظام تسوية المنازعات التجارية.
- زيادة ثقة المستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- المشاركة في تطوير قواعد التجارة الدولية.
- تعزيز قدرة مصر على الدفاع عن مصالحها ومصالح الدول النامية داخل المنظمة.

حلّل الحاجة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، مع توضيح الآثار الاقتصادية العامة لهذه الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد المصري.

- **مقدمة**

تُعد منظمة التجارة العالمية WTO الركيزة الأساسية للنظام التجاري متعدد الأطراف، إذ تضطلع بتنظيم التجارة الدولية من خلال وضع القواعد التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية، وتسوية المنازعات، بما يعزز تجارة أكثر انفتاحًا وعدالة واستقرارًا. ورغم التحديات الراهنة، لا يزال نحو **72%من التجارة العالمية** يتم في إطار قواعد المنظمة، مما يعكس استمرار دورها المحوري في إدارة التجارة الدولية.

إلا أن التحولات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة، مثل تصاعد السياسات الحمائية والحروب التجارية، وتنامي التجارة الرقمية، وتزايد تدابير المناخ، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، أبرزت الحاجة إلى إصلاح المنظمة بما يمكنها من مواكبة هذه المتغيرات والحفاظ على نظام تجاري عالمي قائم على القواعد والتعاون الدولي.

- **دوافع إصلاح منظمة التجارة العالمية**

برزت الحاجة إلى إصلاح المنظمة نتيجة تغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي لم تكن قائمة عند إنشائها عام 1995، ومن أبرز هذه الدوافع:

- تصاعد السياسات الحمائية والحروب التجارية، خاصة منذ عام 2025، وما ترتب عليها من فرض رسوم جمركية متبادلة وتزايد النزاعات التجارية.
- بروز مجالات جديدة، مثل التجارة الرقمية، وتدفقات البيانات عبر الحدود، والذكاء الاصطناعي، والخدمات الرقمية، والطاقة النظيفة، وسلاسل الإمداد المرنة، وهي موضوعات لا تغطيها قواعد المنظمة بصورة كافية.
- الحاجة إلى تحديث بعض قواعد المنظمة، ولاسيما القواعد المتعلقة بالدعم الحكومي، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، ونظام تسوية المنازعات، بما يعزز الثقة بين الدول الأعضاء ويحافظ على فاعلية النظام التجاري متعدد الأطراف.

د.أشرف سمير

- **الآثار الاقتصادية لإصلاح المنظمة**

من المتوقع أن يسهم إصلاح منظمة التجارة العالمية في تعزيز كفاءة واستقرار النظام التجاري العالمي، بما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي الدولي، وذلك من خلال:

- تعزيز استقرار التجارة العالمية وتقليل النزاعات التجارية.
- تحسين مناخ الاستثمار وزيادة انسياب التجارة الدولية.
- رفع كفاءة سلاسل الإمداد وتشجيع الاستثمار في القطاعات الحديثة.
- دعم النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية وفرص العمل، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الحد من حالة عدم اليقين التي تؤثر في الأسواق المالية وأسعار الصرف.

وفي المقابل، فإن تأخر الإصلاح قد يؤدي إلى استمرار الحروب التجارية، وتزايد الإجراءات الحمائية، وارتفاع تكاليف التجارة والإنتاج، واضطراب سلاسل الإمداد، وتراجع الاستثمار العالمي، وارتفاع الأسعار، وتباطؤ النمو الاقتصادي، مع تعرض الدول النامية لتحديات أكبر نتيجة محدودية قدرتها على التكيف مع هذه التطورات.

- **الآثار على الاقتصاد المصري**

يمثل إصلاح منظمة التجارة العالمية أهمية خاصة لمصر، باعتبارها اقتصادًا منفتحًا يعتمد على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يسهم الإصلاح في:

- دعم الصادرات المصرية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية واللوجستية.
- الاستفادة من تطوير قواعد التجارة الرقمية والخدمات، وتعزيز استقرار سلاسل الإمداد العالمية.
- زيادة الثقة في النظام التجاري الدولي بما يدعم جهود التنمية الاقتصادية.

وفي المقابل، قد يؤدي استمرار الحروب التجارية والتوسع في الإجراءات الحمائية إلى تراجع التجارة العالمية، وإضعاف الطلب على الصادرات المصرية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، وزيادة حالة عدم اليقين أمام المستثمرين.

وانطلاقًا من ذلك، تحرص مصر على دعم النظام التجاري متعدد الأطراف، والمشاركة الفاعلة في جهود إصلاح منظمة التجارة العالمية، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع مستهدفات **رؤية مصر 2030**.

- **خاتمة وتوصيات**

يتضح أن **إصلاح منظمة التجارة العالمية** أصبح ضرورة للحفاظ على فاعلية النظام التجاري متعدد الأطراف في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية المتسارعة، ويتطلب ذلك ما يلي:

- **تحديث** قواعد المنظمة بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية الحديثة.
- **تعزيز** كفاءة نظام تسوية المنازعات لضمان سرعة الفصل في النزاعات التجارية وفعاليته.
- **تطوير** الأطر المنظمة للتجارة الرقمية وتدفقات البيانات بما يواكب تطورات الاقتصاد الرقمي.
- **الحفاظ** على مبادئ الشفافية وعدم التمييز وتعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء.
- **تمكين** مصر من الاستفادة من الإصلاحات لتعزيز اندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.
- **توسيع** فرص التجارة والاستثمار بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

حلّل كيف أعادت التغيرات التجارية العالمية تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، مع توضيح الآثار الاقتصادية العامة لهذه التحولات وانعكاساتها على الاقتصاد المصري.

- **مقدمة**

تُعد سلاسل الإمداد العالمية Global Supply Chains الشبكات التي تربط بين مراحل الإنتاج والتوريد والتوزيع عبر عدة دول، بما يضمن وصول السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية بكفاءة. وقد اعتمدت الشركات لعقود على نموذج يركز على خفض

د.أشرف سمير

التكاليف وتعظيم الكفاءة، إلا أن الأزمات العالمية والحروب التجارية والاضطرابات الجيوسياسية وجائحة كوفيد-19 والتطورات التكنولوجية دفعت إلى إعادة تشكيل سلاسل الإمداد، لتصبح أكثر توازنًا بين الكفاءة والمرونة والأمن الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، اتجهت الشركات إلى إعادة توزيع الإنتاج وتنويع الموردين، والاستفادة من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، بما يضمن استمرارية الإنتاج والتجارة في بيئة عالمية أكثر تقلبًا.

- **دوافع إعادة تشكيل سلاسل الإمداد**

جاءت إعادة تشكيل سلاسل الإمداد نتيجة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، من أهمها:

- تصاعد الحروب التجارية والسياسات الحمائية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، وما ترتب عليها من إعادة توزيع مواقع الإنتاج وتقليل الاعتماد على دولة واحدة.
- تراجع فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف وتعطل آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مما عزز الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.
- تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية، مثل الحرب الروسية–الأوكرانية والتوترات في الشرق الأوسط، وما ترتب عليها من ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وتعطل بعض مسارات الشحن، وزيادة عدم اليقين في سلاسل الإمداد العالمية. وقد دفع ذلك العديد من الشركات إلى تنويع مصادر التوريد وتقليل الاعتماد على دولة واحدة، من خلال تبني استراتيجيات مثل:

  – استراتيجية China + 1 وتعني الاحتفاظ بالاستثمارات أو الإنتاج في الصين مع التوسع في دولة أخرى أو أكثر لتقليل مخاطر الاعتماد الكامل على السوق الصينية .
  – استراتيجية Multi-sourcing وتعني الاعتماد على عدة موردين من دول مختلفة لتأمين احتياجات الإنتاج، بما يعزز مرونة سلاسل الإمداد ويحد من مخاطر تعطلها .

- تسارع التحول الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة سلاسل الإمداد، بما يسهم في تحسين التنبؤ بالطلب وإدارة المخاطر.
- تنامي متطلبات الاستدامة والحياد الكربوني، خاصة في الأسواق الأوروبية، بما استلزم إعادة تصميم المنتجات وسلاسل الإنتاج وفقًا للمعايير البيئية الجديدة.

- **الآثار الاقتصادية العامة**

أدت إعادة تشكيل سلاسل الإمداد إلى تغيرات واسعة في الاقتصاد العالمي، انعكست في عدد من الآثار الإيجابية والتحديات، من أبرزها:

- زيادة مرونة الاقتصاد العالمي، وتنويع مصادر التوريد، وتقليل مخاطر الاعتماد على مورد أو دولة واحدة.
- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وإعادة توزيع الاستثمارات الصناعية، وتعزيز دور التكتلات الإقليمية في التجارة الدولية.
- رفع أهمية الاستثمار في البنية اللوجستية والرقمية، وزيادة تأثير العوامل الجيوسياسية في حركة التجارة وسلاسل القيمة العالمية.

وفي المقابل، ترتب على هذه التحولات آثار اقتصادية سلبية، تشمل:

د.أشرف سمير

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والاحتفاظ بالمخزون.
- تراجع بعض مكاسب العولمة التقليدية، وخاصة المزايا الناتجة عن انخفاض تكاليف الإنتاج والتخصص الدولي وتقسيم العمل العالمي.
- تأثيرات سلبية في معدلات النمو والتجارة الدولية.

- **الآثار على الاقتصاد المصري**

تمثل إعادة تشكيل سلاسل الإمداد فرصة مهمة لمصر لتعزيز موقعها داخل سلاسل القيمة العالمية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وقناة السويس، وشبكة الموانئ، واتفاقيات التجارة الحرة، وبرامج تطوير البنية التحتية. وفي هذا السياق، يمكن لمصر:

- جذب استثمارات جديدة في الصناعات التصديرية والخدمات اللوجستية.
- الاستفادة من توجه الشركات العالمية نحو تنويع مواقع الإنتاج وتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية.
- توظيف إمكانات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جذب الصناعات المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، خاصة الصناعات الهندسية والهيدروجين الأخضر والخدمات اللوجستية.

- **الخاتمة والتوصيات**

يتضح أن سلاسل الإمداد العالمية لم تعد تعتمد فقط على خفض التكاليف وتعظيم الكفاءة، وإنما أصبحت تقوم على تحقيق التوازن بين الكفاءة والمرونة والاستدامة والأمن الاقتصادي. كما أن الحروب التجارية والسياسات الحمائية لم تؤد إلى تفكيك هذه السلاسل، بل أسهمت في إعادة توزيعها جغرافيًا بما يحد من المخاطر ويعزز استمرارية الإنتاج والتجارة.

ولتعظيم الاستفادة من هذه التحولات، ينبغي التركيز على مجموعة من السياسات، أهمها:

- التحول إلى سلاسل إمداد أكثر مرونة من خلال تبني نموذج **Just-in-Case** إلى جانب خطط بديلة للتوريد والاحتفاظ بمخزون استراتيجي للسلع الحيوية.
- تعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية والاستفادة من اتفاقيات التجارة الإقليمية والقرب الجغرافي لتقليل تكاليف النقل وزمن التسليم.
- تسريع التحول الرقمي باستخدام الذكاء الاصطناعي، والتحليلات المتقدمة، وأنظمة التتبع الرقمية لتحسين إدارة المخاطر واتخاذ القرار.
- دمج معايير الاستدامة في سلاسل الإمداد من خلال خفض البصمة الكربونية والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية.
- دعم التعاون الدولي والحد من الإجراءات الحمائية غير الضرورية، مع تطوير البنية التحتية اللوجستية والرقمية وتشجيع توطين الصناعات الاستراتيجية وجذب الاستثمارات المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية.

ناقش أبعاد الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وقيّم دورها في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التجارة، والتحول الصناعي والابتكار، مع بيان آثارها على الاقتصاد المصري وآفاقها المستقبلية.

- **مقدمة**

تمثل الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي نقلة نوعية في العلاقات الثنائية، بعد الارتقاء بها إلى هذا المستوى في مارس 2024، ثم تدعيمها بعقد أول قمة مصرية–أوروبية في بروكسل عام 2025. وتهدف هذه الشراكة إلى الانتقال

د.أشرف سمير

من التعاون التقليدي إلى شراكة اقتصادية وتنموية واستراتيجية ترتكز على الاستثمار، والإصلاح الاقتصادي، والابتكار، والتحول الأخضر.

وتكتسب الشراكة أهمية خاصة لدورها في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التمويلات الميسرة وضمانات الاستثمار، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، إلى جانب توسيع فرص التجارة ونقل التكنولوجيا وربط الاقتصاد المصري بسلاسل القيمة الأوروبية والعالمية. وترتكز الشراكة على ستة محاور رئيسية، والتي يتم تنفيذها من خلال آليات تشمل التمويل، والإصلاحات الاقتصادية، وضمانات الاستثمار، والتعاون العلمي، والتكنولوجي، وتشمل:

- العلاقات السياسية.
- الاستقرار الاقتصادي.
- التجارة والاستثمار.
- الهجرة والتنقل.
- الأمن.
- رأس المال البشري.

- **دوافع الشراكة الاستراتيجية الشاملة**

جاءت الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي استجابةً لمصالح مشتركة وأولويات اقتصادية واستراتيجية لدى الجانبين، وإن اختلفت دوافع كل طرف وفقًا لاحتياجاته وأهدافه التنموية.

دوافع مصر

سعت مصر إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنموية، من أهمها:

- دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي .
- زيادة مساهمة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنويع مصادر التمويل الخارجي .
- ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للإنتاج، والتصنيع، والطاقة، والخدمات اللوجستية، وربطها بسلاسل القيمة الأوروبية والعالمية .
- دعم التحول الأخضر والرقمي، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي، والاستفادة من برامج التعاون الأوروبية، مثل Horizon Europe.

دوافع الاتحاد الأوروبي

سعى الاتحاد الأوروبي إلى توثيق شراكته مع مصر استجابةً لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، من أبرزها:

- مواجهة تداعيات الاضطرابات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك اضطرابات سلاسل الإمداد، وأزمات الطاقة، والآثار المترتبة على الحرب الروسية–الأوكرانية .
- تعزيز أمن الطاقة الأوروبي، وتنويع سلاسل الإمداد، وتقليل الاعتماد على مصادر محدودة للإنتاج والتوريد .
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول المحورية في جنوب المتوسط، وفي مقدمتها مصر، في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي الدولي .
- توسيع التعاون في مجالات الاستثمار، والتحول الأخضر والرقمي، بما يحقق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المشتركة للطرفين.

- **الآثار الاقتصادية العامة**

أسهمت الشراكة في تعزيز الثقة الدولية بالاقتصاد المصري، ودعم الإصلاحات الهيكلية، وتحسين بيئة الأعمال، بما انعكس على زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتطوير الصناعة، وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات، وربط الاقتصاد المصري بسلاسل

د.أشرف سمير

القيمة العالمية، فضلًا عن دعم نقل التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر والابتكار. كما انعكست هذه التطورات إيجابًا على مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال:

- دعم النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تحسين ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية.
- دعم التجارة الخارجية والصادرات وتعزيز استقرار سعر الصرف.
- تحسين أوضاع المالية العامة وخلق فرص عمل جديدة، خاصة في قطاعات الصناعة والطاقة والاقتصاد الرقمي.

- **الآثار على الاقتصاد المصري**

حققت مصر مكاسب مباشرة من الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، تمثلت في توفير موارد مالية ودعم مؤسسي يسهمان في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الاستثمار، ومن أبرز هذه المكاسب:

- إعلان حزمة دعم أوروبية بقيمة **7.4 مليار يورو** خلال الفترة **2027–2024**، تشمل منحًا، وقروضًا ميسرة، وضمانات استثمار، وبرنامج **المساعدة المالية الكلية MFA**، مقسمة إلي:
  - 5 مليارات يورو دعم مباشر للموازنة العامة المصرية، بما يسهم في تخفيف الضغوط التمويلية وتعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها.
  - 1.8مليار يورو ضمانات استثمار موجهة لدعم الشركات الأوروبية والمصرية، وتحفيز الاستثمارات المشتركة وخلق فرص عمل.
  - تخصيص 600 مليون يورو للمساعدات الفنية، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون في البحث العلمي والابتكار، بما في ذلك انضمام مصر إلى برنامجHorizon Europe ، لدعم الإصلاحات الهيكلية ونقل التكنولوجيا.
- كما توفر الشراكة فرصًا لتعزيز الاستثمارات الأوروبية، ودعم القطاع الخاص، وتسريع التحول الصناعي، والتوسع في الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي، بما يدعم تحقيق مستهدفات **رؤية مصر 2030**، ويعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للإنتاج والخدمات اللوجستية والطاقة.

- **الخاتمة والتوصيات**

تمثل الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي نموذجًا متطورًا للتعاون الاقتصادي، يجمع بين التمويل والاستثمار والإصلاح الاقتصادي والابتكار والتنمية المستدامة، بما يعزز المصالح المشتركة ويدعم استقرار منطقة البحر المتوسط. ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الشراكة، ينبغي التركيز على مجموعة من الأولويات، أهمها:

- الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية.
- تعظيم الاستفادة من التمويلات الأوروبية وضمانات الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- توطين الصناعة وتعميق التصنيع المحلي وربط الاقتصاد المصري بسلاسل القيمة الأوروبية والعالمية.
- توسيع التعاون في مجالات الابتكار والبحث العلمي والتحول الرقمي، والاستفادة من برنامج **Horizon Europe**.
- التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والتحول الأخضر بما يتوافق مع أولويات الشراكة.
- تحسين بيئة الأعمال والحوكمة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتحويل برامج الشراكة إلى مشروعات واستثمارات مستدامة.

ناقش جهود الدولة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تحليل آثار هذه الجهود على الاقتصاد المصري في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية.

- **مقدمة**

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد أهم مصادر التمويل الخارجي وأكثرها استدامة، لما يوفره من رؤوس أموال، ويسهم به في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج والصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. كما يمثل أحد البنود

د.أشرف سمير

الرئيسة في الحساب الرأسمالي والمالي بميزان المدفوعات، حيث يؤدي نمو تدفقاته إلى توفير النقد الأجنبي، وتحسين المركز الخارجي للدولة، ودعم استقرار سعر الصرف، والمساهمة في تمويل عجز الحساب الجاري وتعزيز الاحتياطيات الدولية.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بتحسين مناخ الاستثمار من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتشريعية، وتطوير البنية الأساسية، وتبسيط الإجراءات، وتقديم الحوافز الاستثمارية، بما يعزز جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمارات الأجنبية.

- **دوافع تحسين مناخ الاستثمار**

ارتبطت جهود الدولة لتحسين مناخ الاستثمار بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي استهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتهيئة بيئة أعمال أكثر تنافسية. ولتحقيق ذلك، اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات، من أبرزها:

- تنفيذ إصلاحات مالية ونقدية وهيكلية.
- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار.
- تطوير البنية التحتية وشبكات النقل والطاقة.
- توسيع مشاركة القطاع الخاص، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية.
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية، مثل الطاقة النظيفة، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والمعادن الحيوية.

- **الآثار الاقتصادية العامة**

أسهم تحسن مناخ الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق عدد من الآثار الإيجابية، من أهمها:

- دعم النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار والإنتاج.
- خلق فرص العمل ورفع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا.
- تعزيز الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- دعم ميزان المدفوعات واستقرار سوق الصرف.
- زيادة الإيرادات العامة على المدى الطويل.

- **الآثار على الاقتصاد المصري**

انعكست الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار على زيادة جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضح ذلك من خلال عدد من المؤشرات والنتائج، من أبرزها:

- استحواذ مصر على نحو **20%** من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا خلال عام **2025**، بإجمالي تدفقات تجاوز **15.5مليار دولار**، وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد.
- استمرار تطوير بيئة الاستثمار من خلال تحديث التشريعات، وتقديم الحوافز الضريبية والجمركية، وتطوير البنية التحتية، ومواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، بما في ذلك صرف الدفعة الأولى من برنامج الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي بقيمة **1.5مليار يورو**، إلى جانب إعداد برنامج اقتصادي وطني لمرحلة ما بعد صندوق النقد الدولي.
- ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية إلى **48 مليار دولار** خلال عام **2025**، بمعدل نمو تجاوز **17%**.
- كما تجسدت هذه الجهود في عدد من المشروعات الاستراتيجية، مثل:

د.أشرف سمير

- المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
- مشروعات التنمية بالساحل الشمالي.
- مشروع المثلث الذهبي.
- مشروعات الطاقة المتجددة، ومن بينها مشروع شركة **ألكازار** في الزعفرانة، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للاستثمار والإنتاج والطاقة النظيفة.

- **الخاتمة والتوصيات**

يتضح أن تحسين مناخ الاستثمار يمثل أحد المحاور الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم الصادرات، وتحسين المركز الخارجي للدولة.

ولضمان استدامة هذه النتائج، ينبغي مواصلة الإصلاحات الهيكلية، وتطوير رأس المال البشري، وتحسين بيئة الأعمال، والتوسع في القطاعات الاستراتيجية، مثل الطاقة النظيفة، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، بما يدعم تحقيق مستهدفات **رؤية مصر 2030**.

وعلى الرغم من جهود الدولة لتعزيز البيئة الاستثمارية، لا تزال هناك تحديات تتمثل في:

- اشتداد المنافسة العالمية على جذب الاستثمارات،
- تأثر التدفقات الاستثمارية بالتطورات الاقتصادية والجيوسياسية،
- الحاجة المستمرة إلى تطوير بيئة الأعمال ورفع كفاءة رأس المال البشري.

ناقش جهود مصر في توطين تقنيات الطاقة المتجددة، وقيّم دورها في دعم التنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات، وتعزيز أمن الطاقة، مع توضيح أهم التحديات والآفاق المستقبلية.

- **مقدمة**

أصبحت الطاقة المتجددة أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، بعد التطور الكبير في تقنيات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح وانخفاض تكلفتها، حتى أصبحت في كثير من الدول أقل تكلفة من إنتاج الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري. وقد جاء هذا التحول استجابةً لخفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز أمن الطاقة من خلال تنويع مصادرها وتحسين كفاءة استخدامها.

وفي مصر، يمثل التوسع في الطاقة المتجددة أحد المحاور الرئيسة لاستراتيجية التنمية، بهدف تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، وخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري، وجذب الاستثمارات، وتوطين التكنولوجيا، وتحقيق مستهدفات **رؤية مصر 2030** والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ **2050**.

- **دوافع التوسع في الطاقة المتجددة**

ارتبط التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة بمجموعة من الدوافع الاقتصادية والبيئية، من أبرزها:

- تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتنويع مزيج الطاقة.
- خفض الانبعاثات الكربونية والوفاء بالالتزامات البيئية الدولية.
- تعظيم الاستفادة من موارد مصر الطبيعية، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين التكنولوجيا والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة.
- خلق فرص عمل جديدة ودعم التنمية المستدامة.

- **سياسات الدولة لتطوير قطاع الطاقة المتجددة**

وضعت الدولة إطارًا تشريعيًا ومؤسسيًا متكاملًا لدعم التحول نحو الطاقة النظيفة، وتضمن ذلك:

د.أشرف سمير

- إصدار قانون تنظيم الاستثمار في الطاقة المتجددة رقم **203لسنة 2014**.
- تطبيق نظام **تعريفة التغذية Feed-in Tariff** ونظام **البناء والتملك والتشغيل BOO** لتشجيع الاستثمار.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، مع رفع مستهدف مساهمة الطاقة المتجددة إلى **42%من مزيج الكهرباء بحلول عام 2030**.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة المستدامة حتى عام 2040، والتي تهدف إلي:
  - زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.
  - تحسين كفاءة استخدام الطاقة.
  - تنويع مصادر الطاقة وتعزيز أمن الطاقة.
  - خفض الانبعاثات الكربونية.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون في 2024، والتي تركز على جعل مصر مركزًا إقليميًا لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، مع توطين الصناعات المرتبطة به.
- تحسين بيئة الاستثمار، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين.
- دعم توطين التكنولوجيا والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة، وزيادة نسبة المكون المحلي في المشروعات.

- **أبرز مشروعات الطاقة المتجددة في مصر**

شهدت مصر تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى التي عززت مكانتها في مجال الطاقة النظيفة، ومن أهمها:

مجمع بنبان للطاقة الشمسية

يُعد أحد أكبر المجمعات الشمسية في العالم، بقدرة إنتاجية تبلغ **1465ميجاوات**، وقد نُفذ من خلال نظام تعريفة التغذية، وأسهم في جذب استثمارات أجنبية، وخلق آلاف فرص العمل، ونقل الخبرات الفنية، وتوطين تقنيات الطاقة الشمسية.

مجمع خليج السويس لطاقة الرياح

يُعد أكبر مشروع لطاقة الرياح في مصر، بإجمالي قدرات تتجاوز **3500 ميجاوات**، تشمل:

- 750ميجاوات قيد التشغيل.
- 1000ميجاوات قيد الإنشاء.
- نحو 2000 ميجاوات في مراحل التطوير.

مشروعات هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

نفذت الهيئة مشروعات تزيد قدراتها على **1500 ميجاوات** من الطاقة الشمسية والرياح، وأسهمت في إعداد الكوادر الفنية، وتطوير الخبرات المحلية، وتهيئة السوق لجذب المزيد من الاستثمارات.

- **دور القطاع الخاص وتوطين التكنولوجيا**

أصبح القطاع الخاص شريكًا رئيسيًا في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، في ظل بيئة استثمارية تقوم على الاستقرار التشريعي، وتطوير البنية التحتية، وتيسير الإجراءات، وتوفير التمويل من المؤسسات الدولية، وتشجيع الشراكات بين المستثمرين المحليين والأجانب.

د.أشرف سمير

وقد أسهم هذا التوجه في دعم توطين التكنولوجيا، وزيادة نسبة المكون المحلي، ونقل الخبرات الفنية، بما يعزز بناء صناعة وطنية في مجال الطاقة المتجددة ويرفع القيمة المضافة للاقتصاد المصري.

- **الآفاق المستقبلية والتحديات**

يتجه مستقبل الطاقة المتجددة في مصر نحو التكامل مع عدد من المشروعات الاستراتيجية، مثل:

- إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء والميثانول الأخضر.
- تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة المتجددة.
- التوسع في مشروعات تخزين الطاقة.
- تغذية السيارات الكهربائية.
- تطبيق نظام صافي القياس **Net Metering**.
- إنشاء المشروعات المخصصة **Captive Projects** لتغذية المنشآت الصناعية مباشرة بالطاقة النظيفة.

وفي المقابل، لا تزال هناك تحديات تتطلب مواصلة العمل، من أهمها:

- ارتفاع تكلفة بعض تقنيات التخزين.
- زيادة التصنيع المحلي لمكونات المشروعات.
- تطوير شبكات النقل والتوزيع.
- توفير التمويل طويل الأجل.
- إعداد الكوادر البشرية ومواكبة التطورات التكنولوجية.
- التوسع في أنظمة تخزين الطاقة: فقد أصبح التوسع في استخدام الطاقة الشمسية والرياح يتطلب تطوير أنظمة تخزين الطاقة لضمان استقرار الشبكة الكهربائية، وتسهم هذه الأنظمة في:
  - تخزين فائض الكهرباء المنتجة.
  - تلبية الطلب خلال أوقات الذروة.
  - رفع كفاءة وموثوقية الشبكة الكهربائية.
  - زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتقليل الفاقد.

- **الخاتمة والتوصيات**

أثبتت التجربة المصرية أن التحول نحو الطاقة المتجددة أصبح ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد نجحت الدولة في بناء إطار تشريعي ومؤسسي جاذب للاستثمار، وتنفيذ مشروعات كبرى، وتوسيع دور القطاع الخاص، بما يدعم تحقيق مستهدفات **رؤية مصر 2030** ويعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة النظيفة.

ولتعظيم الاستفادة من هذا التوجه، ينبغي التركيز على مجموعة من الأولويات، أهمها:

- توطين الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة، وزيادة نسبة المكون المحلي.
- التوسع في الاستثمار في تقنيات تخزين الطاقة الحديثة.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتوفير المزيد من الحوافز الاستثمارية.
- التوسع في مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء وتحلية المياه.
- تطوير البنية التحتية الكهربائية وشبكات النقل والتوزيع بما يرفع كفاءتها وقدرتها على استيعاب الإنتاج المتزايد من مصادر الطاقة المتجددة.
- التوسع في تطبيق نظام القياس الصافيNet Metering ، الذي يسمح للمستهلكين المنتجين للكهرباء من مصادر متجددة – مثل الألواح الشمسية – بخصم الكهرباء التي يضخونها إلى الشبكة من استهلاكهم، وكذلك تشجيع مشروعات التوليد

د.أشرف سمير

الذاتي Captive Projects، وهي مشروعات تنشئها المؤسسات أو المصانع لإنتاج الكهرباء اللازمة لاستهلاكها الخاص، مما يقلل الاعتماد على الشبكة العامة ويعزز كفاءة استخدام الطاقة.

- دعم البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية.
- تحديث السياسات والتشريعات بما يواكب التطورات العالمية ويعزز تنافسية مصر في مجال الطاقة النظيفة.

د.أشرف سمير